الأمم المتحدة

E/CN.3/2018/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والأربعون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات اللاجئين

تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٨/٢٠١٧ والممارسات السابقة، يتشرَّف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا عن التقدم المحرز في عمله. وعقب اعتماد اللجنة الإحصائية المقرّر ١١١/٤٧ في آذار/مارس ٢٠١٦، أنشئ فريق الخبراء وكلّف بوضع توصيات دولية بشأن إحصاءات اللاجئين وتقرير تقني يحدد سبل المضي قدما في وضع معايير قابلة للمقارنة دوليا بشأن إحصاءات المشردين داخليا. وتتناول الوثيقتان الحاجة إلى معايير دولية وتحسين إمكانية المقارنة وجودة البيانات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا، وتهدفان إلى زيادة القدرة على جميع المستويات ومعالجة التحديات المشتركة في مجال قياس أعداد الأشخاص المنتمين إلى كلتا الفئتين وخصائصهم من خلال توفير مقاييس ومؤشرات موحدة، فضلا عن توصيات بشأن تحقيق التكامل بين النظم الإحصائية. واللجنة مدعوة إلى مناقشة واعتماد التوصيات الدولية والتقرير التقني عن إحصاءات المشردين داخليا. واللجنة مدعوة أيضا إلى مناقشة وإعادة تأكيد العمل الذي سيضطلع به فريق الخبراء في المستقبل، على النحو المقترح في الفقرة ٥٨.

* E/CN.3/2018/1.

150118 110118 17-21212 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا

أولا – مقدمة

١ – في الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٥، قدّم مكتب الإحصاء المركزي النرويجي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريرا مشتركا عن إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا (E/CN.3/2015/9). وأُبرز التقرير عدة تحديات مرتبطة بجمع وتصنيف ونشر إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا، بما في ذلك عدم اتساق المصطلحات وضرورة توافر ما يكفي من مصادر البيانات، والصعوبات القائمة في مقارنة الإحصاءات الدولية المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا.

٢ – واقترحت الجهتان اللتان أعدتا التقرير تنظيم مؤتمر دولي يجمع بين المنظمات الدولية والخبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية بهدف حفز المناقشات بشأن التحديات القائمة وتحديد الأولويات والحلول المحتملة للتصدي لهذه التحديات واستكشاف أفضل السبل لإدراج إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا في النظم الإحصائية الوطنية. وأعربتا أيضا عن ضرورة العمل على وضع توصيات دولية بشأن إحصاءات اللاجئين، وذلك باتباع نهج مماثل للنهج المستخدم في منشور *"توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح ١"* ، ودليل تكميلي يتضمن إرشادات عملية لجمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بتلك الفئات السكانية. وأيّدت اللجنة الإحصائية، في مقرّرها ١٠٤/٤٦، الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي وأقرت بالحاجة إلى وضع توصيات دولية وكتيب ذي صلة يتضمن إرشادات عملية.

٣ – وفي إطار متابعة مقرّر اللجنة ١٠٤/٤٦، قام معهد الإحصاء التركي ومكتب الإحصاء المركزي النرويجي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والمكتب الإحصائي للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بالإحصاءات المتعلقة باللاجئين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في أنطاليا، تركيا. ولئن أقر المشاركون في المؤتمر بأهمية تحسين إحصاءات المشردين داخليا، فقد ركزوا على إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء. وخلال المؤتمر، اتُّفق على أن إحصاءات اللاجئين ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من الإحصاءات الوطنية وأن من الضروري تحسين فهم تجمعات اللاجئين وطالبي اللجوء وتدفقاتهم. وأُقرّ أيضا بأن بناء نظم معلومات أكثر كفاءة تلبي الاحتياجات من الإحصاءات الإدارية والرسمية على حد سواء وتحسين إمكانية المقارنة بين الأرقام الوطنية والدولية يشكلان مسألتين رئيسيتين ينبغي معالجتهما[(١)].

٤ – وفي الدورة السابعة والأربعين للجنة المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦، عُرضت نتائج المؤتمر وسبل المضي قدما في معالجة التحديات المشتركة في إحصاءات اللاجئين، التي تم تحديدها والاتفاق عليها أثناء المؤتمر، في تقرير أعده مكتب الإحصاء المركزي النرويجي ومعهد الإحصاء التركي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/CN.3/2016/14). وتضمنت الاقتراحات التي قدمها معدو التقرير إنشاء لجنة خبراء معنية بإحصاءات اللاجئين ووضع توصيات دولية بشأن إحصاءات اللاجئين ودليل لتجميع الإحصاءات ذات الصلة.

(١) يمكن الاطلاع على التقرير الكامل للمؤتمر على الرابط التالي: http://www.efta.int/sites/default/files/documents/statistics/ESCoP/Conference%20Report%20Antalya%20%28final%29.pdf.

٥ - ووافقت اللجنة، في مقرّرها ١١١/٤٧، على إنشاء فريق خبراء معني بإحصاءات اللاجئين، معترفة بضرورة وضع معايير وتحسين النظم المتعلقة بإحصاءات اللاجئين، واقترحت في الوقت نفسه أن يدرج فريق الخبراء المشردين داخليا في نطاق عمله. وتقرر أن تركز الولاية العامة لفريق الخبراء على وضع توصيات وتوجيهات دولية بشأن إحصاءات اللاجئين والنهوض بالمناقشات الجارية حول المعايير الخاصة بإحصاءات المشردين داخليا.

٦ - واستنادا إلى مقرَّر اللجنة، أنشئت لجنة توجيهية، تتألف من مكتب الإحصاء المركزي النرويجي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل وضع الاختصاصات المتعلقة بعمل فريق الخبراء التي أقرها مكتب اللجنة الإحصائية في تموز/يوليه ٢٠١٦[٢]. وكانت العضوية في فريق الخبراء مفتوحة أمام جميع المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية. ويتألف فريق الخبراء في شكله الحالي من اللجنة التوجيهية وهيئات إحصائية من أكثر من ٣٥ بلدا وإقليما[٣]، ونحو ٢٠ منظمة إقليمية ودولية[٤].

٧ - وكُلّف فريق الخبراء، بموجب المقرَّر ١١١/٤٧، بتحقيق المنجزات المتوخاة التالية:

(أ) وضع مجموعة من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين، يمكن استخدامها كدليل مرجعي للعمل الوطني والدولي بشأن إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء (قُدِّمت إلى اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين)؛

(ب) وضع دليل لتجميع إحصاءات اللاجئين، يتضمن تعليمات تنفيذية بشأن كيفية جمع الإحصاءات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء (سيتم تقديمه إلى اللجنة في دورتها الخمسين)؛

(ج) إعداد تقرير تقني يبين السبيل للمضي قدما من أجل وضع معايير دولية قابلة للمقارنة للإحصاءات المتعلقة بالمشردين داخليا (قُدِّم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين).

٨ - وقد عقد فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا اجتماعين. وخلال الاجتماع الأول الذي عقد في كوبنهاغن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، استُعرض الهيكل المقترح للتوصيات الدولية

---

(٢) يمكن الاطلاع على الاختصاصات على الرابط التالي: http://ec.europa.eu/eurostat/documents/1001617/7723880/terms-of-reference-refugee-statistics.pdf.

(٣) تشمل البلدان والأقاليم ما يلي: إثيوبيا، وأذربيجان، والأردن، وإكوادور، وألمانيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وتايلند، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والصومال، وإقليم كردستان في العراق، والفلبين، وفلسطين، والكاميرون، وكمبوديا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوسوفو (ينبغي أن تُفهم جميع الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذه الورقة في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤ (٩٩))، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، والنيجر، وهنغاريا، والولايات المتحدة، واليونان.

(٤) تشمل المنظمات الدولية ما يلي: المفوضية الأوروبية (المديرية العامة لشؤون الهجرة والشؤون الداخلية والمديرية العامة للعمل والشؤون الاجتماعية والإدماج الاجتماعي)؛ والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء؛ والمكتب الإحصائي للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ ومركز رصد التشرد الداخلي؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخلياً؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وبرنامج مسوح الهجرة الدولية للأسر المعيشية في بلدان البحر الأبيض المتوسط؛ وبرنامج التعاون الأوروبي المتوسطي في مجال الإحصاء؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ وشعبة الإحصاءات؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والأمانة العامة للأمم المتحدة؛ والبنك الدولي؛ وبرنامج الأغذية العالمي.

بشأن إحصاءات اللاجئين والتقرير التقني عن إحصاءات المشردين داخليا، وأنشئت أفرقة لصياغة مختلف فصول التوصيات. وأنشئ فريق فرعي مستقل للعمل على التقرير التقني الذي يبين السبيل للمضي قدما من أجل وضع معايير دولية قابلة للمقارنة للإحصاءات المتعلقة بالمشردين داخليا. وطلبت اللجنة التوجيهية إلى الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخلياً تولي قيادة عمل الفريق الفرعي، بدعم من مكتب الإحصاء المركزي النرويجي ومركز رصد التشرد الداخلي، بوصفهما الجهتين المشاركتين في قيادة العمل(٥). وخلال الاجتماع الثاني الذي عقد في أوسلو في نيسان/أبريل ٢٠١٧، نوقش مضمون مختلف فصول الوثائق وهيكلها بمزيد من التفصيل، بما في ذلك التوصيات المحددة التي ينبغي إدراجها في مجموعة التوصيات الدولية. وخلال اجتماع ثالث عُقد في جنيف في آب/أغسطس ٢٠١٧ وضم فقط أعضاء الفريق الفرعي المعني بإحصاءات المشردين داخليا، وضعت مجموعة من التوصيات ليتم إدراجها في التقرير التقني.

٩ - وقد انتهى فريق الخبراء الآن من إعداد مجموعة التوصيات الدولية والتقرير التقني عن إحصاءات المشردين داخليا وقدمهما إلى اللجنة الإحصائية للنظر فيهما والموافقة عليهما في دورتها التاسعة والأربعين. وبعد النظر في هاتين الوثيقتين، سيواصل فريق الخبراء عمله بشأن إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا، حيث أنه سيركز على وضع دليل لتجميع إحصاءات اللاجئين ويقوم بصقل توصياته المتعلقة بإحصاءات المشردين داخليا. وقد وافقت اللجنة التوجيهية على أنه سيكون من المفيد تمديد فريق ولاية فريق الخبراء كي يتسنى له أيضا وضع دليل لتجميع إحصاءات المشردين داخليا. ومن شأن ذلك أن يحقق قيمة مضافة للأوساط الإحصائية وأن يعالج أيضا الحاجة الجلية إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات وتحسين البرامج القائمة على الأدلة التي تلبي احتياجات عدد متزايد من السكان المشردين داخليا، بالاستفادة من الزخم الذي ولّده عمل فريق الخبراء. وسيتضمن دليلا تجميع الإحصاءات تعليمات تنفيذية أكثر تحديدا بشأن تنفيذ التوصيات المقترحة، وسيتم تقديمهما إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخمسين في آذار/مارس ٢٠١٩.

ثانيا - معلومات أساسية

١٠ - مع تزايد بروز مسألة التشرد القسري على الصعيد الدولي، يظهر اهتمام متزايد على الصعيدين الوطني والدولي بالإحصاءات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا، بما في ذلك التقديرات الكاملة والدقيقة والمناسبة التوقيت والقابلة للمقارنة دوليا لأعداد المشردين قسرا. وتزداد أهمية تقديرات التدفقات السكانية الناجمةِ عن النزاع بالنسبة للإحصاءات الديمغرافية الرسمية، التي ينبغي أن تشمل على نحو متسق السكان المشردين قسرا. وتؤدي الإحصاءات غير المكتملة أو غير الكافية عن تلك الفئات السكانية إلى تقويض عمليات الحساب المتعلقة بتركيبة هذه الفئات وتحركاتها (المتصلة بالهجرة وغيرها)، مما يؤثر بدوره على إحصاءات أخرى، ولا سيما الإحصاءات القائمة على السكان.

١١ - وتتسم الإحصاءات الشديدة الدقة عن اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا بأهمية حاسمة أيضا لاتخاذ القرارات المستنيرة، مما يؤثر في نهاية المطاف على حياة الفئات السكانية الضعيفة. وهناك طائفة من المستخدمين المحتملين للإحصاءات المتعلقة بتلك الفئات السكانية، بما في ذلك السلطات

(٥) الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخلياً هي دائرة مشتركة بين الوكالات أنشئت في عام ٢٠٠٩ وهي تعنى بتحديد السمات في حالات التشرد الداخلي. وتركز الدائرة في عملها على تقديم الدعم لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في مجال تنفيذ عمليات تحديد السمات، بما في ذلك الدعم الميداني وبناء القدرات وتوفير الأدوات والمبادئ التوجيهية. (http://www.jips.org/en/home).

المحلية والوطنية والمنظمات الدولية. والبيانات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا ضرورية لفهم ظاهرة التشرد القسري على نحو أفضل، وتحليل آثارها، وقياس التغيرات على مر الزمن، وتوفير استجابة ملائمة لها. وتوفر الإحصاءات الجيدة أيضا الأدلة اللازمة لدعم ما يلي: (أ) تحسين صياغة السياسات واتخاذ القرارات السليمة للتصدي لتحديات التشرد القسري؛ و (ب) زيادة فعالية رصد السياسات والبرامج وتقييمها والمساءلة بشأنها؛ و (ج) تعزيز المناقشات وجهود الدعوة العامة.

١٢ - ومع ذلك، فإن المبادئ والتوصيات القائمة بشأن إحصاءات الأحوال المدنية وتعدادات السكان والمساكن وإحصاءات الهجرة الدولية تقتصر على معالجة التشرد القسري بطريقة سطحية. وتم تناول ضرورة تعزيز قابلية إحصاءات الهجرة الدولية للمقارنة (بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بطالبي اللجوء واللاجئين) لأول مرة في عام ١٩٥٣، عندما نشرت الأمم المتحدة *إحصاءات الهجرة الدولية*[٦]. وفي عام ١٩٧٦، نشرت اللجنة الإحصائية *توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية*[٧] لتشجيع البلدان على جمع الإحصاءات المتعلقة بالمهاجرين وجدولتها ونشرها وتعزيز قابلية المقارنة الدولية. وفي عام ١٩٩٨، نُقِّحت تلك التوصيات ووُسِّع نطاقها ليشمل مبادئ توجيهية محددة لتجميع المعلومات الإحصائية المتعلقة بطالبي اللجوء. غير أن التوصيات المنقحة لا تتناول التحركات الكبيرة للاجئين أو المشردين داخليا[٨]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من اللاجئين ليسوا من المهاجرين الدوليين، ولدى اللاجئين والمشردين داخليا احتياجات محددة من الحماية تستلزم إحصاءات مخصصة.

١٣ - ولذلك، بات من الضروري وضع مجموعة من التوصيات المحددة التي يمكن للبلدان والمنظمات الدولية الاستعانة بها لتحسين جمع الإحصاءات المتعلقة بالسكان المشردين قسرا وتجميعها وتصنيفها والإبلاغ عنها وتحسين نوعيتها بوجه عام. ويتمثل الهدف من هذه التوصيات في ”تحسين الإحصاءات المتعلقة بأحد الجوانب الهامة للهجرة الدولية وتحسين المعلومات العامة عن حالة ذات تأثير كبير في الرفاه العالمي“[٩]

١٤ - وإن رؤساء الدول والحكومات، في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١/٧١، سلموا بأهمية تحسين جمع البيانات، لا سيما من جانب السلطات الوطنية؛ ودعوا إلى تعزيز التعاون الدولي لتحسين جمع البيانات المتعلقة باللاجئين والمهاجرين، بوسائل منها بناء قدرات السلطات الوطنية؛ ولاحظوا أن هذه البيانات ينبغي أن تكون مصنفة حسب نوع الجنس والسن وأن تتضمن معلومات عن التدفقات النظامية وغير النظامية، والآثار الاقتصادية للهجرة ونزوح اللاجئين، والاتجار بالبشر، واحتياجات اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة والمسائل الأخرى؛ وذكروا أن جمع البيانات ينبغي أن يتم على نحو يتسق مع التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية البيانات، وعند الاقتضاء، مع الالتزامات الدولية المتعلقة بالخصوصية.

١٥ - وقد شددت عدة قرارات صادرة عن كيانات تابعة للأمم المتحدة على أهمية وجود بيانات موثوقة عن المشردين داخليا بغية: تحسين السياسات والبرمجة والاستجابة من أجل هذه الفئة السكانية، وضمان حماية

---

(٦) United Nations publication, Sales No. 1953, XVII,10.

(٧) المرجع نفسه، Sales No. E.79.XVII.18.

(٨) يمكن الاطلاع على *توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، تنقيح ١* على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_58rev1e.pdf.

(٩) E/CN.3/2016/14، الفقرة ١٢.

حقوق الإنسان الخاصة بها، ودعم الحلول الدائمة للتشرد. وتقدم هذه القرارات أيضا توصيات محددة للحكومات لالتماس الخبرات ذات الصلة بغية كفالة توافر بيانات موثوقة عن المشردين داخليا[١٠].

١٦ - وأخيرا، تؤكد أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠، ضرورة بناء القدرات وتحسين الإحصاءات، بما في ذلك زيادة توافر ”بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية“ (الهدف ١٧ - الغاية ١٨). ويمكن أن تكون التوصيات المحددة بشأن إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا أداة بالغة الأهمية لتعزيز القدرة الإحصائية للسلطات الوطنية، وبالتالي تعزيز قاعدة الأدلة للاسترشاد بها في عملية صنع القرارات بشأن توفير الحماية والمساعدة للمجموعات الثلاث جميعها. وفي الوقت نفسه، سيؤدي تحسين الإحصاءات في هذا المجال، بما في ذلك التصنيف الملائم، إلى تعزيز قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة من السكان.

ثالثا - عملية إعداد الوثائق

١٧ - جرى إعداد مجموعة التوصيات الدولية والتقرير التقني، اللذين يمثلان وثيقتا معلومات أساسية بالنسبة لهذا التقرير بفضل جهد تعاوني قام به أعضاء فريق الخبراء، شمل توجيهات مقدمة من اللجنة التوجيهية. وكما ذُكر أعلاه، فإن باب العضوية في الفريق مفتوحا أمام جميع السلطات والمنظمات الوطنية والدولية المعنية بالإحصاءات المتعلقة باللاجئين و/أو المشردين داخليا. ويمثل أعضاء فريق الخبراء الحاليين مناطق وسياقات فائقة التنوع ويشملون خليطا من الأعضاء الذين انضموا إلى الفريق انطلاقا من اهتمامهم الخاص وأعضاء دعوا تحديدا إلى الانضمام بسبب خبرتهم المعروفة مع اللاجئين أو المشردين داخليا، وقدراتهم الخاصة، و/أو بغرض تغطية مناطق جغرافية أو إنمائية إضافية.

١٨ - وتولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخليا مهام أمانة فريق الخبراء وأنيطت بهما مسؤولية تنسيق الأعمال المتعلقة بوضع مجموعة التوصيات الدولية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وإعداد التقرير التقني، بالتشاور مع اللجنة التوجيهية والجهتين المشاركتين في قيادة العمل على فرادى الفصول. واضطلع بمعظم الأعمال المتعلقة بوضع مجموعة التوصيات الدولية أعضاء اللجنة التوجيهية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومكتب الإحصاء المركزي النرويجي)، بينما تولت الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخليا قيادة العمل على إعداد التقرير التقني، بدعم من مركز رصد التشرد الداخلي ومكتب الإحصاء المركزي النرويجي بوصفهما الجهتين المشاركتين في قيادة العمل والمسؤولتين عن الفصول. وكما جاء أعلاه، تم إنشاء أفرقة للعمل على مختلف فصول مجموعة التوصيات الدولية وإنشاء فريق فرعي معني بالتقرير التقني خلال الاجتماع الأول لفريق الخبراء. واسندت إلى الجهتين المسؤولتين عن الفصول مهمة تنسيق أعمال الأفرقة المعنية بالفصول.

(١٠) انظر قراري مجلس حقوق الإنسان ٩/٢٠ و ١١/٣٢ المتعلقين بحقوق الإنسان للمشردين داخليا؛ وقراري الجمعية العامة ١٨٠/٦٨ و ١٦٥/٧٠ المتعلقين بتوفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا.

١٩ - وطُلب من جميع أعضاء فريق الخبراء تقديم الإسهامات وإبداء ردود الفعل خلال جميع مراحل العملية، خصوصا بغرض ضمان أن تشمل التوصيات مختلف المناطق والسياقات. وحيث أن الفريق يضم أكثر من ٣٥ هيئة من الهيئات الإحصائية الوطنية، فقد أمكن تحديد العديد من الأمثلة من بلدان بعينها وإدراجها كأمثلة نموذجية في التوصيات والتقرير التقني، للدلالة على الطريقة التي يمكن بها إدراج الإحصاءات المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا في النظم الإحصائية الوطنية. وقد تمثَّل الهدف النهائي في ضمان أن تكون التوصيات النهائية مهمة ومفيدة لمختلف الهيئات الإحصائية الوطنية وكذلك للمنظمات الإقليمية والدولية.

٢٠ - وعُقد اجتماعان لفريق الخبراء واجتماع إضافي للفريق الفرعي المعني بالمشردين داخليا بغرض كفالة إجراء مناقشات متعمقة عن محتوى الوثيقتين ومن أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة والتوصيات النهائية. وعلاوة على ذلك، جرى تداول مشروعَيْ صيغتين للحصول على ردود فعل شاملة داخل الفريق، وحدثت اتصالات موسعة فيما بين أعضاء الفريق لمناقشة محتويات كلتا الوثيقتين.

٢١ - وتولت اللجنة التوجيهية مهام المجلس الاستشاري خلال جميع مراحل العملية، حيث سعت إلى توضيح الأسئلة والتعليقات الواردة، كلما أمكن ذلك. غير أنه ينبغي التشديد على أن الصيغتين النهائيتين للوثيقتين لا تمثلان موقف اللجنة التوجيهية أو أي منظمة أو هيئة بمفردها، بل تعكسان التفاهم الحاصل بين أعضاء فريق الخبراء ككل وتوافق الآراء بينهم.

٢٢ - وفي الفترة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أجرت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة مشاورة عالمية بشأن مشروعي الصيغتين النهائيتين لمجموعة التوصيات الدولية والتقرير التقني لفائدة جميع السلطات والمكاتب المعنية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. واستجابة لما تم إبداؤه من ردود فعل وتعليقات بشأن مشروعي الصيغتين النهائيتين، جرى تعديل الوثيقتين وتحريرهما لتقديمهما إلى اللجنة.

رابعا - التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين

ألف - الحاجة إلى توصيات دولية بشأن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين

٢٣ - تقوم السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، بنشر إحصاءات تتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء بشكل منتظم. وفي بلدان كثيرة، تتولى مفوضية شؤون اللاجئين جمع هذه الإحصاءات ونشرها بالنيابة عن البلد، إلى أن يصبح البلد قادرا على إنتاج الإحصاءات الخاصة به. وثمة حاجة واضحة إلى بناء القدرات والتصدي للتحديات المرتبطة بجمع وتجميع وعرض البيانات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء والتي تؤثر في جودة الإحصاءات المنشورة. ويتسم تحسين الإحصاءات المتعلقة بهذه الفئات السكانية بأهمية بالغة لكفالة اتخاذ قرارات مستنيرة ووضع سياسات وبرامج قائمة على الأدلة تخدم بصورة مناسبة احتياجات تلك الفئات السكانية.

٢٤ - ويتمثل أحد التحديات القائمة في عدم إمكانية المقارنة بين الإحصاءات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء الصادرة عن مختلف البلدان وعلى نطاق مختلف حالات التشرد. وينجم ذلك عن عدم الاتساق في المصطلحات والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات، فضلا عن التباين في أساليب جمع البيانات

وتجميعها وعرضها على الصعيدين الوطني والدولي. وعادة ما تُجمع البيانات عن اللاجئين وطالبي اللجوء لأغراض إدارية وليس إحصائية، والتعاريف المستخدمة تعكس التشريعات والسياسات والممارسات الخاصة ببلدان بعينها.

٢٥ - ومن هذا المنطلق، ثمة حاجة إلى التمييز مفاهيميا بصورة أكثر فعالية بين المهاجرين الدوليين واللاجئين. وفي بعض الحالات، قد يُنظر إلى اللاجئين كفئة فرعية من المهاجرين، غير أن اللاجئ، قانونا ولأغراض الحماية والإحصاء، غير مشمول بشكل كاف بمصطلح ''المهاجر''، وفي بعض الحالات يكون من الواضح أن اللاجئين ليسوا مهاجرين على الإطلاق (مثل معظم اللاجئين الفلسطينيين). وهذا هو أيضا السبب في وجود حاجة إلى توصيات محددة بشأن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين، إضافة إلى ما هو متوفر من *توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح ١* .

٢٦ - وثمة حاجة أيضا إلى تحسين فهم مفهومي تدفقات اللاجئين وطالبي اللجوء وتجمعاتهم، وبناء نظم معلومات ذات كفاءة قادرة على أن تلبي احتياجات الإحصاءات الإدارية والرسمية على السواء. ويمثل قياس التحركات القسرية للسكان في الأزمات الإنسانية تحديات تقنية وتشغيلية وسياسية فريدة، الأمر الذي يؤثر على دقة وموثوقية البيانات المتاحة. ويتسم اللاجئون وطالبو اللجوء بكثرة التنقل، خصوصا في الأزمات الإنسانية المتواصلة، ويمكن أن تتغير أنماط توزيع السكان بسرعة، الأمر الذي يؤثر في جملة أمور منها أطر المعاينة للدراسات الاستقصائية.

٢٧ - وتوجد عدة فجوات في الإحصاءات الرسمية، منها الافتقار إلى البيانات الديمغرافية الأساسية المتعلقة بطالبي اللجوء والبيانات الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة باللاجئين. ومن شأن توافر بيانات عن السمات الأساسية لهذه الفئات السكانية أن يتيح تحليل حالة رفاههم الاجتماعي - الاقتصادي مقارنةً بعموم المهاجرين وعموم السكان، كما يتيح تحليل مدى اندماجهم. وتوجد حاجة أيضا إلى تعظيم استخدام مصادر البيانات المتاحة (وذلك مثلا عن طريق إدراج أسئلة عن أسباب الهجرة والتماس مركز اللاجئ في التعدادات وغيرها من الأدوات المستخدمة في الدراسات الاستقصائية) مع الارتقاء في الوقت نفسه باستخدام مصادر بيانات جديدة (مثل البيانات المكانية أو الضخمة).

٢٨ - ولا توجد سوى صلة محدودة بين الإحصاءات الوطنية المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء، التي كثيرا ما تُدار ضمن نطاق سلطات الهجرة، والإحصاءات الوطنية المتعلقة بالهجرة والسكان. ويضاف إلى ذلك أن ثمة تفاوتات كبيرة بين البلدان من حيث حجم السكان المشردين قسرا، وقدرات النظم الإحصائية والإدارية الوطنية، وأولويات السياسات الوطنية. وبوجه خاص، تحد القيود المفروضة على القدرات في البلدان النامية من نطاق وفعالية أنشطة جمع البيانات ونشرها.

٢٩ - ومن المسلم به عموما أنه يتعين المواءمة بين النهجين الإنساني والإنمائي وأنه ينبغي للجهات الفاعلة العاملة في هذين المجالين أن تتعاون بفعالية أكبر، وذلك من أجل تيسير جملة أمور منها الانتقال السلس من حالات الطوارئ إلى حلول مستدامة للسكان المشردين. والهدف من عمل فريق الخبراء في مجال وضع توصيات دولية بشأن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين، وقيامه تحديدا بإشراك الهيئات الإحصائية الوطنية والاستفادة من قدراتها، هو سد الفجوة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي وتعزيز إنتاج إحصاءات أفضل لتلبية احتياجات الأشخاص المعنيين في الأجلين القصير والطويل.

٣٠ - وبالنسبة للتحدي الآخر الذي يواجه الإحصائيين العاملين في هذا الميدان، تجدر الإشارة إلى أن الحساسية الشديدة للبيانات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء وأهمية السرية وحماية البيانات في الإحصاءات المتعلقة باللاجئين قد تحد من وصول الإحصائيين إلى المعلومات في النظم الإدارية.

باء - الخطوط العامة للتوصيات الدولية بشأن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين

٣١ - استنادا إلى التحديات المحدَّدة، بما في ذلك الحاجة إلى معايير دولية وإلى بناء القدرات بشأن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء، تقرَّر وضع مجموعة من التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين. وترمي التوصيات إلى معالجة الفجوات القائمة عن طريق النظر في العناصر التالية وتقديم توصيات ومعايير بشأنها:

(أ) الإطار القانوني وتعاريف اللاجئين؛

(ب) تعريف اللاجئين والفئات السكانية المتصلة باللاجئين لأغراض القياس الإحصائي؛

(ج) قياس عدد اللاجئين؛

(د) قياس حالة رفاه اللاجئين والفئات السكانية المتصلة باللاجئين ومدى اندماجهم؛

(هـ) تنسيق وتعزيز نظم الإحصاءات المتعلقة باللاجئين.

٣٢ - وترد التوصيات بيانا مفصلا للتعاريف الإحصائية للاجئين، بما في ذلك النطاق والمقاييس ذات الصلة بالتدفقات والتجمعات. وتشمل المسائل التي جرت تسويتها في التوصيات الفارق بين المهاجرين واللاجئين والمبدأ القائل بأن اللاجئين، مع الاعتراف بوجود بعض التداخل عند إعداد الإحصاءات، ليسوا مجرد فئة فرعية من المهاجرين، بل وقد لا يكونون في بعض الحالات مهاجرين على الإطلاق. وجرى تحديد ثلاث فئات لوصف المجموعات السكانية الفرعية المختلفة من حيث الحجم، بمن فيهم الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، والأشخاص ممن لهم خلفية تتصل باللجوء، والأشخاص العائدون من الخارج بعد التماس الحماية الدولية.

٣٣ - ووردت في التوصيات تعاريف لمجموعة الحد الأدنى من المتغيرات التصنيفية والإحصاءات الأساسية والمؤشرات الرئيسية، التي يتعين جمعها والإبلاغ عنها بشأن مختلف الفئات السكانية. ويجري ترجمة المفاهيم والتصنيفات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء إلى أسئلة أساسية تتيح تحديد تلك الفئات السكانية في مصادر البيانات بطريقة عملية وفعالة من حيث التكلفة. وبسبب الطابع المعقد للتعاريف القانونية في هذا المجال، تم اللجوء إلى عملية تبسيط بغية التوصُّل إلى سلسلة عملية من الأسئلة يمكن استخدامها في الدراسات الاستقصائية والتعدادات.

٣٤ - وتشمل التوصيات بعضا من المناقشات الفعلية حول مدى فائدة المؤشرات المنبثقة عن الدراسات الاستقصائية العامة للأسر المعيشية والقوى العاملة في تحقيق نتائج مجدية للاجئين، في ضوء الحاجة إلى التصنيف بحسب وضع اللاجئ وضرورة توفير عينات ذات حجم وتصميم مناسبين. ويوصى أيضا بأن تشمل أطرُ المعاينة للدراسات الاستقصائية وتعدادات السكان مخيمات اللاجئين. إضافة إلى ذلك، يجري تناول إمكانية مطابقة البيانات، وإدراج بيانات الدراسات الاستقصائية والتعدادات في البيانات الإدارية، والربط بين السجلات باستخدام البيانات الإدارية الوطنية وبيانات السجلات الواردة

من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا. وتشدد التوصيات على الحاجة إلى هياكل أساسية متكاملة للبيانات.

٣٥ - وتشمل التوصيات أيضا أمثلة وتوجيهات بشأن تقييم حالة رفاه اللاجئين واندماجهم، وهي تراعي في هذا الصدد أهمية الفئات السكانية المرجعية داخل البلد المضيف، بما في ذلك عموم المهاجرين في البلد المضيف. وتناقش التوصيات أيضا أهمية توحيد مؤشرات الرفاه والاندماج بحيث تكون قابلة للمقارنة دوليا وتتيح تقييم نجاح جهود الإدماج على نطاق المناطق والبلدان. وتتضمن التوصيات قائمة محددة بالمؤشرات الموصى بها لقياس حالة الرفاه ومدى الاندماج، ترتبط بإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين وبمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٣٦ - وتتناول التوصيات أيضا التنسيق على نطاق النظم الإحصائية الوطنية، بما يشمل مختلف الوكالات الإحصائية ويراعي الاختلافات بين النظم المركزية واللامركزية. ويوصى بأن يقوم المكتب الإحصائي الوطني أو الهيئة الإحصائية الأساسية بتولي المسؤولية عموما عن سلامة وصحة جميع الإحصاءات الرسمية وبتنسيق هذه العملية، بما يكفل فعالية التخطيط والتنسيق والنشر. وإضافة إلى ذلك، يتم التشديد على الحاجة إلى وجود إطار قانوني وطني ملائم والامتثال إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

٣٧ - وثمة توصيات أيضا تتعلق بمعايير البيانات الوصفية، وتبادل البيانات، ونشر الإحصاءات المتعلقة باللاجئين، ويجري تناول طرق تقييم النظم الإحصائية وضمان جودة الإحصاءات المتعلقة باللاجئين. وتُستخدم أمثلة من المنظمات الإقليمية، مثل اللجان الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأوروبي، لمناقشة التوصيات القائمة بشأن الإحصاءات ومختلف الأدوار التنسيقية. وإلى جانب ذلك، تُعالَج الحاجة إلى إشراك الوزراء وكبار السياسيين على الصعيدين الدولي والإقليمي في الارتقاء بالإحصاءات المتعلقة باللاجئين كأولوية لجداول الأعمال السياسية والحكومية.

٣٨ - وينظر الفصل الأخير من التوصيات في تحسين التنسيق داخل النظم الدولية والوطنية ويقدم توصيات بشأن إنشاء هيئة حوكمة مناسبة لضمان مواءمة المفاهيم والتعاريف والإبلاغ عن الإحصاءات المتعلقة باللاجئين. وينبغي إشراك الدول الأعضاء في هذه المداولات، ومن النماذج الممكن اتباعها في هذا الصدد نموذج الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال.

خامسا - التقرير التقني عن إحصاءات المشردين داخليا

ألف - الحاجة إلى سبيل للمضي قدما من أجل وضع معايير قابلة للمقارنة دوليا بشأن إحصاءات المشردين داخليا

٣٩ - يمثل المشردون داخليا الجزء الأكبر من السكان المشردين على الصعيد العالمي، وهناك اعترافٌ متزايد بالحاجة إلى بيانات دقيقة وعملية بشأن المشردين داخليا للاسترشاد بها في إطار الاستجابة الوطنية ودعم عمليات وضع السياسات. بيد أنه عند جمع إحصاءاتِ المشردين داخليا تُصادف تحدياتٍ خاصة تتصل بالمفاهيم والمقاييس، وإن التوجيهاتُ بشأن هذا الموضوع نادرة. وبالتالي، ثمة إمكانية لوضع معايير لإحصاءات تتعلق بالمشردين داخليا تكون جيدة النوعية وأكثر قابلية للمقارنة.

٤٠ - ويظهر تفاوت ملحوظ بين المكاتب الإحصائية الوطنية أو الدوائر الإحصائية الوطنية القليلة التي تصدر وتنشر إحصاءات عن التشرد الداخلي فيما يتعلق بالمواصفات المستخدمة في القياس الإحصائي. وتختلف الأسباب التي تحرك عملية جمع البيانات المتعلقة بالمشردين داخليا باختلاف السياق، وفي غالبية السياقات يُجمع معظم الإحصاءات لأغراض تشغيلية (من أجل تقديم المساعدة الإنسانية، على سبيل المثال)، وكثيرا ما لا تُعرف كإحصاءات رسمية. وفي كثير من الأحيان، تؤدي الإحصاءات التشغيلية المتعلقة بالمشردين داخليا إلى تبسيط المواصفات أو تحريفها، وتقوم بجمعها جهات فاعلة مختلفة تكون لديها احتياجات مختلفة، أو لا يتم تبادلها أو الإبلاغ عنها بصورة منهجية.

٤١ - ومن التحديات الرئيسية الأخرى المصادفة في جمع إحصاءات المشردين داخليا تفعيل المفاهيم التي لم يتم بعد توحيدها. وتوجد ممارسات مختلفة لترجمة تعريف ''المشرد داخليا'' إلى وحدة قابلة للقياس من الناحية الإحصائية بسبب الاختلافات في الأطر القانونية الوطنية وتطبيقاتها في مجال جمع البيانات. وعلى الرغم من أن الإحصاءات في العديد من السياقات تنطلق من التعريف الشامل للمشردين داخليا المحدد في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، توجد أوجه تماثل هامة وحاجة إلى تحسين الممارسة المتبعة في هذا المجال. ولا يزال وضع إطار إحصائي موحد لهذه الفئة من السكان ممكنا، ويساعد على توضيح التحديات المفاهيمية على نطاق السياقات وتحسين قابلية البيانات للمقارنة.

٤٢ - وينبغي أن تكون إحصاءات المشردين داخليا متوائمة وقابلة للاستخدام المشترك وذات نوعية كافية من أجل الاستفادة منها في صنع القرار. غير أن ذلك يتطلب معايير واضحة وما يتصل بها من أدوات لإنتاج إحصاءات رسمية. ومن الخطوات الأولى الهامة لجمع إحصاءات المشردين داخليا العالية الجودة تحديدُ ما إذا كان الشخص من المشردين داخليا أم لا. ويمكن أيضا أن يسلط جمع بيانات عن خصائص المشردين داخليا الضوء على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء السكان، بحيث يُسترشد بها في إطار الاستجابة التشغيلية والسياساتية المناسبة. وتسمح أيضا إحصاءات المشردين داخليا الجيدة النوعية بتحليل التقدم المحرز صوب تحقيق حلول دائمة للتشرد، وهي تدعم دور الحكومات في توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا.

٤٣ - ويتطلب إنتاج الإحصاءات الرسمية تنسيقا فعالا. وفي غياب التنسيق، يمكن أن تتكرر الجهود المبذولة لجمع البيانات، ما يؤدي في بعض الأحيان إلى وجود بيانات متضاربة ونتائج متباينة بسبب استخدام مواصفات وقياسات متعارضة. وتلزم آليات فعالة لمواءمة معايير الجودة وتنظيم منهجيات مقبولة لأغراض الإحصاءات الرسمية من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وتعميم إحصاءات المشردين داخليا على جميع المستعملين المعنيين والجمهور العام. وتوجد أنواع عديدة من آليات التنسيق على الصعيد الوطني، تكون متباينة من حيث ولايتها وتكوينها وتنظيمها. كما أن مدى تأثيرها قد يكون مختلفا. وفي الوقت الحاضر، يتسم التنسيق الدولي لإحصاءات المشردين داخليا بالمحدودية، ولا يتبين من الممارسة الحالية سوى القليل من إمكانية مقارنة هذه الإحصاءات دوليا. وعلى غرار التحديات التي تُلاحظ على الصعيد الوطني، فإن الطريقة التي يُعرِّف بها المجتمع الدولي التشرد الداخلي ويقيسه على الصعيد الدولي غير متسقة.

٤٤ - وفي حين توجد بعض المبادرات، ويلتزم العديد من المنظمات الدولية بتحسين إنتاج إحصاءات جيدة النوعية بشأن المشردين داخليا، لم يظهر بعد أي سبيل واضح للمضي قدما. وهذا هو السبب في أن ولاية فريق الخبراء تشمل إعداد تقرير تقني، على النحو المبين أدناه. وتمثل صياغة هذا التقرير التقني المرة

الأولى التي تُبذل فيها جهود تعاونية من أجل تحديد السبيل للمضي قدما من أجل وضع معايير دولية قابلة للمقارنة لإحصاءات المشردين داخليا. وسيلزم صقل المجموعة الأولى من التوصيات على مر الزمن بغية التوصل إلى وضع مجموعة أكثر تفصيلا من التوصيات المتفق عليها دوليا بشأن إحصاءات المشردين داخليا.

باء – الخطوط العامة للتقرير التقني عن إحصاءات المشردين داخليا

٤٥ – نظراً للصعوبات المصادفة في وضع تصور لعدد المشردين داخليا ومقارنته من الناحية الإحصائية، أعربت اللجنة الإحصائية، في مقررها ١١١/٤٧، عن الحاجة إلى إعداد تقرير تقني يبين السبيل للمضي قدما من أجل وضع معايير دولية قابلة للمقارنة للإحصاءات المتعلقة بالمشردين داخليا وطلبت ذلك تحديدا. واستنادا إلى ذلك المقرر، تم إعداد التقرير التقني على أساس العناصر التالية:

(أ) الإطار القانوني والسياساتي؛

(ب) تعريف المشردين داخليا لأغراض القياس الإحصائي؛

(ج) جمع أعداد المشردين داخليا: الاعتبارات والمصادر؛

(د) جمع خصائص المشردين داخليا: التحديات والتطبيقات؛

(هـ) نظم التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي؛

(و) التوصيات المقدمة من أجل وضع إطار إحصائي بشأن المشردين داخليا.

٤٦ – ويتضمن التقرير التقني أساسا تقييما للممارسة القائمة بشأن جمع الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالمشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم توصيات بشأن وضع إطار لهذه الإحصاءات بهدف تمهيد الطريق لإنتاج إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة بشأن هذه الفئة السكانية في مختلف السياقات في المستقبل.

٤٧ – وكنقطة انطلاق، ينظر التقرير في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي بغرض تعريف خصائص المشردين داخليا وتحديدها في شكل مصطلحات قانونية وكيفية تحويلها إلى مصطلحات قابلة للقياس من الناحية الإحصائية. وفي حين توفر المبادئ التوجيهية، التي تنعكس جيدا في الصكوك والقوانين الإقليمية والوطنية، أساسا جيدا للتوصل إلى تعريف إحصائي، تُحدد المعايير الإضافية في التقرير لضمان إمكانية التفريق إحصائيا بين المشردين داخليا والمجموعات السكانية الأخرى.

٤٨ – ويناقش التقرير أيضا المعايير الدولية المتعلقة بنوعية البيانات، على النحو المبين على سبيل المثال في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والتحديات المحددة المتعلقة بجمع إحصاءات قابلة للمقارنة بشأن المشردين داخليا. ويصف الفروق بين مقاييس التجمعات والتدفقات في سياق المشردين داخليا ويعكس بصورة ناقدة المجموعة المتباينة من التعاريف التي تستخدمها الهيئات الإحصائية الوطنية في الممارسة الحالية. ويوجز التقرير مختلف التحديات الخاصة بسياقات معينة التي تعوق جمع بيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة بشأن المشردين داخليا، ويقترح سبيلا للمضي قدما من أجل وضع معايير دولية لجمع إحصاءات بشأن هذه الفئة السكانية.

٤٩ – ويورد التقرير وصفا للاستخدام الممكن مستقبلا لمصادر البيانات المختلفة في إنتاج إحصاءات المشردين داخليا، بما في ذلك التعدادات الوطنية والسجلات الإدارية على أنواعها والدراسات الاستقصائية،

وكذلك البيانات التشغيلية والنوعية والضخمة، ويقدم توصيات في هذا الصدد. ويوصي التقرير بجمع أنواع مختلفة من إحصاءات المشردين داخليا، بما في ذلك الأعداد والخصائص المهمة لإنتاج البيانات التي تسهم في كفالة فعالية صنع السياسات والاستجابة في الأوضاع التي يواجهها المشردون داخليا.

٥٠ - وعند النظر في خصائص المشردين داخليا، يحدد التقرير التقني الكيفية التي يمكن بها تحديد المشردين داخليا في الإحصاءات الرسمية، ويبحث في قدرات مصادر البيانات المختلفة على القيام بذلك. ويقدم التقرير أيضا أمثلة على المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التقدم المحرز نحو إيجاد حلول دائمة على سبيل المثال، ويوفر موارد فعلية من أجل تحديد المؤشرات ذات الصلة والقابلة للمقارنة التي يتعين قياسها. وعلاوة على ذلك، تتأكد الحاجة إلى التحليل المقارن من أجل الفهم الكامل لسياق التشرد، ويتم تناولها بالتفصيل.

٥١ - ويتناول التقرير، من خلال تقديم عدة أمثلة، أهمية التنسيق على المستويين الوطني والدولي من أجل تحسين إحصاءات المشردين داخليا. ويشدد على دور الاستراتيجيات الوطنية من أجل وضع الإحصاءات والخطط الإحصائية السنوية للمساعدة على تعميم إنتاج هذه الإحصاءات وتعزيز توافر بيانات مقارنة بشأن السكان غير المشردين. وسوف ييسر إدراج إحصاءات المشردين داخليا في ولايات الدوائر الاحصائية الوطنية التقيد بالمعايير الدولية للجودة الإحصائية، حتى عندما لا تكون وكالة إحصائية جهة التنسيق الرئيسية لإنتاج البيانات.

٥٢ - ويشدد التقرير التقني على مسؤولية الحكومات الوطنية عن تنظيم إنتاج الإحصاءات ودعمه بما يلزم من قدرات من خلال توفير الموارد البشرية والتدريب والتمويل. غير أنه من المسلم به أنه يتعين على المجتمع الدولي دعم عملية وضع إحصاءات عالية الجودة بشأن التشرد. والقصد من ذلك هو إنشاء عمليات تشاركية وشفافة تستند إلى أفضل الممارسات لإنتاج الإحصاءات، وكذلك إقامة التعاون بين المناطق المتأثرة بالتشرد والمنظمات الدولية، وكذلك بين البلدان التي تواجه تحديات مماثلة.

٥٣ - ويستند التقرير التقني أيضا إلى العناصر التقنية لمجموعة التوصيات الدولية، إذ على الرغم من أن التقرير ومجموعة التوصيات يمثلان وثيقتين مستقلتين، فإن كل منهما يعزز الآخر وإنهما يغطيان بعض العناصر المشتركة، مثل معايير الجودة للإحصاءات، ومزايا وعيوب مصادر البيانات المختلفة، والمسؤوليات على الصعيد الوطني، وأهمية التنسيق داخل النظم وفيما بينها على الصعيدين الوطني والدولي.

سادسا - السبيل للمضي قدما

٥٤ - عقب عرض مجموعة التوصيات الدولية والتقرير التقني، سيواصل فريق الخبراء أعماله في مجال إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا. وإن الدول الأعضاء والمنظمات التي تود المشاركة في أعمال الفريق في المستقبل مدعوة للانضمام إلى جهود الفريق والمساهمة في الخطوات التالية في العملية. وفي المرحلة المقبلة، يعتزم الفريق إعداد الوثيقتين التاليتين:

- دليل لتجميع إحصاءات اللاجئين (سيقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخمسين في آذار/مارس ٢٠١٩)؛

- توصيات منقحة ودليل تجميع، بما في ذلك مجموعة من المعايير القابلة للمقارنة دوليا بشأن إحصاءات المشردين داخليا (ستقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخمسين في آذار/مارس ٢٠١٩).

٥٥ - ويتمثل الهدف الرئيسي لفريق الخبراء في وضع توصيات دولية بشأن إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا لكي تستخدمها الهيئات الإحصائية الوطنية والجهات الفاعلة الدولية على السواء. وفي إطار هذه التوصيات، يتم وضع مؤشرات قابلة للمقارنة دوليا، الأمر الذي سيحسن نوعية الإحصاءات الوطنية والدولية وإمكانية مقارنتها من أجل توفير أساس لاتخاذ القرارات والتخطيط بالاستناد إلى الأدلة على مختلف المستويات. وسيشمل دليلا تجميع إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا تعليمات تنفيذية محددة للنظم الإحصائية الوطنية والإقليمية بهدف تعزيز القدرات الإحصائية على مختلف المستويات، بسبل منها دعم الشركاء الدوليين.

٥٦ - والهدف من دليلي التجميع توفير تعليمات تنفيذية بشأن تنفيذ مجموعة التوصيات الدولية والتقرير التقني. ومن خلال تقديم توصيات وتوجيهات محددة، يهدف كل من دليلي التجميع والتوصيات إلى تعزيز القدرات الوطنية في البلدان التي تستضيف طالبي اللجوء واللاجئين والمشردين داخليا ومساعدتها في جمع ونشر إحصاءات عالية الجودة عن تلك الفئات السكانية.

٥٧ - وإلى جانب عملهم في إطار فريق الخبراء، يهدف أعضاء الفريق أيضا إلى المشاركة في أنشطة فعلية لبناء القدرات تمشيا مع التوصيات الدولية ودعماً للبلدان التي قد تواجه صعوباتٍ في تنفيذ المعايير.

سابعا - النقاط المطروحة للمناقشة

٥٨ - **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى النظر في وثيقتي المعلومات الأساسية التاليتين مع ما تترتب عليهما من آثار في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:**

(أ) **التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات اللاجئين؛ و (ب) التقرير التقني عن إحصاءات المشردين داخليا؛**

٥٩ - **وعلاوة على ذلك، اللجنة الإحصائية مدعوة لمناقشة العمل الذي سيضطلع به فريق الخبراء في المستقبل وإقراره، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:**

(أ) **وضع دليل لتجميع إحصاءات اللاجئين؛**

(ب) **وضع توصيات منقحة بشأن إحصاءات المشردين داخليا وتوسيع نطاق ولاية فريق الخبراء ليشمل وضع دليل لتجميع إحصاءات المشردين داخليا.**